مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية

ISSN

٢٠٧٠٩٨٣٨ (مطبوع) ٣٠٠٦٧٦٧٧ (إلكتروني)

العدد الرابع/ المجلدالسابع عشر

تاريخ النشر

١٢ / ٢٠٢٥

سياسات ادارة التنوع في ماليزيا

Diversity Management Policies in Malaysia

م. د. رشا رعد حميد شنشول السلطاني

جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات

Dr. Rasha Raad Hameed Shanshol Al-Sultani

University of Kufa / College of Education for Girls

الايميل: rashar.alsultani@uokufa.edu.iq

ماليزيا، التنوع العرقي والاثني، سياسات ادارة التنوع، اليات ادارة التنوع

Malaysia, ethnic and racial diversity, diversity management policies, diversity management mechanisms.

Abstract:

Since its independence in 1957, Malaysia has adopted a balanced mix of policies and mechanisms to manage its complex social fabric, comprised of diverse ethnicities, religions, and languages. These policies are primarily based on a set of comprehensive plans covering all political, economic, and cultural aspects. These efforts gained significant importance, particularly after the ethnic violence of 1969 between native Malays and immigrant Chinese communities. These conflicts resulted in numerous casualties and growing anxiety among Malays about their future in light of increasing Chinese dominance and economic influence. The Malaysian system's management of ethnic diversity has been successful, accommodating religious and ethnic differences, forging a national identity that unites the various Malaysian ethnicities, achieving political stability, and attaining a certain level of economic development. This success is attributed to the strong leadership skills of Malaysian leaders.

الملخص:

استطاعت ماليزيا منذ الاستقلال عام 1957 أن تتبنى خليط متساوي من السياسات والاليات، والهدف من ذلك ادارة التركيبة المجتمعية المعقدة التي تتكون من اعراق واديان ولغات مختلفة، وتقوم هذه السياسات بشكل رئيسي على مجموعة من الخطط الشاملة التي تغطي كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية.وقد اكتسبت هذه الجهود اهمية كبيرة لاسيما بعد احداث العنف العرقي عام 1969بين الملايو الاصلية والاثنيات الصينية الوافدة، هذه الصراعات ادت الى سقوط الكثير من الضحايا، وتنامي القلق المتزايد لدى الملاويين بشأن مستقبلهم في ظل تنامي السيطرة الصينية والنفوذ الاقتصادي.إن ادارة النظام السياسي الماليزي للتعددية الاثنية كانت ادارة ناجحة من خلال استيعاب الاختلافات الدينية والعرقية، ومحققاً هوية قومية تجمع مختلف الاثنيات الماليزية، وتحقيق الاستقرار السياسي وتحقيق نسب في التنمية الاقتصادية، وهذا يرجع الى القدرات القيادية الكبيرة التي يتمتع بها القادة الماليزيون.

المقدمة:

يعد المجتمع الماليزي من المجتمعات الناجحة بفضل السياسات العامة التي تم تطبيقها وتنفيذها من خلال التعامل مع المشاكل المجتمعية لاسيما تلك المرتبطة بالخصائص المكونة للتركيبة السكانية وما يتعلق بها من الاختلالات والتباينات، واصبحت الميزة الاساسية للمجتمع الماليزي هو تقبل الآخر بغض النظر عن جنسه او عقيدته والعمل معا من اجل النهوض بالمجتمع. ان التجربة الماليزية من التجارب الفريدة من نوعها من خلال القضاء على التوترات العرقية في الدولة، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي

عبر اتباع الدولة لمجموعة من الاليات والسياسات المتزنة لإدارة تركيبة متعددة ومعقدة . وتعد ماليزيا من الدول التي طبقت سياسة التميز الايجابي لفك الارتباط بين الاثنية والمستوى الاقتصادي والاجتماعي، بمنح الملايو مزايا تفضيلية في كافة المجالات للارتقاء بمستواهم الاقتصادي، وتجاوز التفاوتات بين الملايو والجماعات الاخرى بإعادة توزيع المكاسب الاقتصادية بين الجماعات الاثنية وتحقيق السلام الاثني ومنه تحقيق الوحدة الوطنية .

اهمية البحث: تتجسد اهمية البحث من محاولة الاستفادة من التجربة الماليزية الناجحة في احتواء الاختلافات الثقافية، والرغبة في التعرف على مختلف العوامل والآليات التي كانت سببا في نجاح الحكومة الماليزية في احداث التوافق الثقافي بين مختلف الاجناس والقوميات.

اشكالية البحث: تدور اشكالية البحث الرئيسة حول مدى كفاءة وفاعلية الاليات المتبعة ضمن سياسات ادارة التنوع في ماليزيا، وماهي طبيعة السياسات التي تتبعها الحكومة الماليزية لإدارة التنوعات العرقية والدينية والثقافية، والى اي مدى ساهمت تلك السياسات في تحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والحكم الرشيد.

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من ان سياسات ادارة التنوع التي اعتمدتها ماليزيا ركزت على سياسة التميز الايجابي وسياسة التنوع الثقافي والاجتماعي، ونجحت في تحقيق استقرار سياسي نسبي ومعدلات نمو اقتصادي، لكنها عمقت ترسيخ الهويات العرقية، لذلك ينبغي اختيار الآليات المناسبة لإدارة التنوع، واستخدام مزيج من الآليات والسياسات المناسبة لإدارة التعددية الاثنية لتحقيق الاستقرار والتعايش بين مكوناتها .

منهجية البحث: لقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الآليات السياسات المتبعة لإدارة التنوع في ماليزيا.

هيكلية البحث: لقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث كان الاول منه بعنوان المبحث الاول: التركيبة السكانية في ماليزيا، اما المبحث الثاني كان بعنوان: عوامل وآليات التعددية الاثنية في ماليزيا، والمبحث الثالث والاخير بعنوان: السياسات الرئيسية لإدارة التنوع في ماليزيا واسس نجاحها، واخيرا الخاتمة والاستنتاجات ثم التوصيات.

المبحث الأول: التركيبة السكانية في ماليزيا: يعد التنوع العرقي من ابرز الخصائص التي تميز المجتمع الماليزي، وقد تشكل هذا التنوع نتيجة لعدة عوامل من ابرزها العامل التاريخي. لعب الاستعمار دورا محوريا في اعادة تشكيل الديموغرافيا الماليزية، اذ جلب العمال الصينيون والهنود الى ماليزيا خلال الحقبة الاستعمارية لدعم توسيع صناعات القصدير والمطاط في تلك الفترة. عمل الاستعمار على وضع حدود اجتماعية بين هؤلاء الوافدين والسكان الاصليين بهدف منع نشوب صراعات عرقية او دينية، مما خلق فجوات اجتماعية كبيرة جعلت كل جماعة تحافظ على نمط حياتها وثقافتها الخاصة، لذلك تقسم الجماعات العرقية المكونة للمجتمع الماليزي من خلال المطالب التالية:

المطلب الاول / السكان الاصليون(بوميبوترا): يشكل السكان الأصليون المعروفون باسم بوميبوترا النسبة الاكبر من سكان ماليزيا، اذ تبلغ نسبتهم حوالي 65,1% يعتبر البهاسا ملايو (اللغة الملايوية) لغتهم الام، وتنقسم الى ثلاثة فئات رئيسية هي:[١]

أ- المالايا: تمثل هذه الفئة الاغلبية بين البوميبوترا وتعد الركيزة الاساسية للنظام السياسي والاجتماعي في ماليزيا، ويعتنق معظم افرادها الاسلام التي تمثل الدين الرسمي للدولة، اذ اصبحت اللغة الملايوية اللغة الرسمية، والدين الاسلامي هو الدين الرئيسي.

ب- الاورانج اصلي: يمثل افراد هذه الفئة حوالي 5% من السكان، وتقسم الى ثلاث مجموعات رئيسية: نيجريتو، سيمانغ، سينوي، وميلايو اصلي (التي تشمل 18 قبيلة فرعية) يتحدثون لغات تنتمي الى عائلة اللغات الخميرية، ويعتمدون على الصيد والزراعة.

ت- البوميبوترا الآخرون: تتضمن هذه الفئة مجموعات مثل الكادازان، المورت، والباجاو، وتشكل حوالي 11% من اجمالي السكان وفقا لإحصائية عام 2023. على الرغم من انهم يعنبرون جزءاً من السكان الاصليين، ألا إنهم غالبا ما عانو من الفقر والتهميش مقارنة بالجماعات الاخرى التي تمكنت من السيطرة على الاقتصاد.

المطلب الثاني / السكان غير الأصليين: ينقسم السكان غير الاصلين الى المجموعات التالية:

أ- الصينيون الماليزيون: يعد الصينيون المجموعة الثانية بعد المالاي من حيث العدد في ماليزيا، جاءت هذه المجموعة الى اراضي المالاي هربا من الاوضاع السيئة التي ظهرت في الصين، يتحدثون اللغة المندرينية ويتركزون في وسط شبه جزيرة المالايو ولاسيما في المناطق الحضرية مثل كوالالمبور، واستطاعوا التأقلم في ظل الاوضاع المحيطة بهم، ويتميزون بعلاقاتهم الداخلية المتماسكة التي تدعمها الجمعيات والتنظيمات سراً، واسهم ذلك في بسط نفوذهم اقتصادياً على البنوك والشركات والمناجم فأصبحوا من رجال الاعمال المعروفين على المستوى الاقتصادي.[٢]

ب- الهنود الماليزيون: يعد الهنود الماليزيون المجموعة الثالثة من حيث العدد، يشكلون حوالي ٧% في ماليزيا، ويعتنقون الديانة الهندوسية مع وجود اقليات تدين بالديانة المسيحية والديانات الاخرى .[٣] ويتحدثون اللغة التأملية احدى اللغات المنتشرة في شمال سريلانكا وشرقها وجنوب الهند لكنهم غير راضين على وضعهم الاجتماعي ويعتبرون انفسهم الحلقة الاضعف في التركيبة المجتمعية.

ت- الاوراسيون: ترجع جذورهم الى اوروبا قدموا الى ماليزيا تقدر نسبتهم حوالي29 الف نسمة من عدد السكان، لغتهم الاساسية هي البرتغالية.[٤]

ان الاختلافات العرقية المميزة للدولة الماليزية سببت قبل الستينات معضلة حقيقية للحكومة والمجتمع الماليزي نتيجة سياسات الاقصاء والتهميش الذي عرفته بعض الاعراق فيها كالملاويين حدثت صراعات دموية وعنيفة ادت الى اعمال تخريب وقتل راح ضحيتها (143) من الصينين و (25) من الملاويين، لذلك اعتمدت الدولة سياسة العقد الاجتماعي كخطوة مهمة للخروج من الوضعية المتأزمة من خلال الاعتراف بالتعددية وضرورة تحقيق العدل بين المواطنين بغض النظر عن اعراقهم، ديانتهم، عاداتهم، معتقداتهم

باعتبارهم ينتمون الى ماليزيا ليس جغرافياً فحسب بل وطنياً.( ) يمكن القولْ مما سبق ان التنوع الاثني في ماليزيا يمثل ثروة كبيرة من الناحية الثقافية والاجتماعية لماليزيا، لكنه في نفس الوقت يتطلب عدد من السياسات المرنة لإدارة الاختلافات وتحقيق العدالة والمساواة بين جميع الاعراق.

المبحث الثاني: عوامل وآليات التعددية الاثنية في ماليزيا : هناك مجموعة من العوامل والاليات لإدارة التعددية الاثنية تتناسب والخصوصية الماليزية سوف نتطرق لها بشكل واسع في المطالب التالية:

المطلب الاول: عوامل ظهور الحراك الاثني في ماليزيا : يرجع ظهور الحراك الاثني في ماليزيا الى جملة من العوامل تتمثل في ما يلي:

اولاً- العوامل التاريخية: قسمت ماليزيا بسبب الوجود البريطاني الى ثلاثة مجموعات عرقية ذات علاقات متدهورة وضعيفة، ولقد احتوت السلطات البريطانية هذه الخلافات لكن هذا الوضع المستقر لم يستمر وقد تحول الى صراع عرقي مع الاحتلال الياباني خلال الحرب العالمية الثانية وازدادت حدة المعارك بين الصين واليابان مما ادى الى زيادة الكراهية وبلغ النزاع شدته عام 1948، وتحول الى حرب العصابات، ومن ثم تراجعت شدة الانقسامات عندما اتحدت تلك المجموعات الاثنية للمطالبة بهدف موحد هو الاستقلال وقد اثمر هذا التعاون بتشكيل (التحالف الوطني) الذي وحد هذه المجموعات من اجل ضمان التوازن سياسياً في ماليزيا.( ) ٦.

ثانياً- العوامل السياسية: ادى الصعود المتسارع لنفوذ الجالية الصينية وبشكل ثانوي الهندية في جميع القطاعات سواء اقتصادية او تعليمية او على مستوى العمل الى تعميق الفجوة مع المالاي وقلة الفرص المناسبة والمساوية لغيرهم كان له دور كبير في شعورهم بالإحباط وعدم الرضا عن السياسات الحكومية، اذ ازدادت ضغوطات الجماعات الصينية عام1967 من اجل اقامة جامعة صينية تدرس كل موادها باللغة الصينية، في المقابل طالبت جماعات عديدة من المالاي بتنفيذ مواد الدستور من اجل تطبيق لغة المالاي اللغة الاساسية في البلاد في ظل هذه الاجراءات اجريت الانتخابات العامة عام1969، اذ فازت المعارضة الصينية بمقاعد اكثر من المتوقع وحصولها على الاغلبية في اربع برلمانات اقليمية الامر الذي ولد شعور بالتهميش لدى الاغلبية المالاوية في العمل السياسي وتفجرت المظاهرات واعمال العنف في جميع انحاء البلاد.( ) ٧

ثالثاً- العوامل الاقتصادية: هناك شبه تطابق بين التقسيمتين العرقية والدينية للسكان، إلا أن هناك مفارقة في القوة الاقتصادية، حيث ان المالايو هم السكان الاصليون يشكلون اغلبية السكان، في حين يفتقرون الى النفوذ الاقتصادي(اي انهم فقراء) بخلاف الصينيون الذين يشكلون اقلية في المجتمع، ألا أنهم يهيمنون على المقدرات الاقتصادية.( ) ٨ كان السبب في تفجر المواجهات العرقية بين الملايو والصينين بعد الاستقلال هو الاختلافات الاقتصادية وغياب المساواة الاقتصادية، حيث ان اغلبية سكان ماليزيا هم الملايو يحوزون على 2.4 % من ثروات الدولة، وينتشر الفقر في اوساطهم بنسبة 65 % نتيجة لتمركزهم في نشاط الزراعة والصيد، في حين ان الصينيون هم اقلية كانوا يسيطرون على ثلث ثروات

الدولة نتيجة لأعمالهم في الصناعة والتجارة، الامر الذي رفضه المالايو بشدة وأدى الى تفجر العنف الاثني، ولهذا ان الفقر والتنمية هما المعوقان الاساسيان للسلام الطائفي وليس التعدد الاثني في حد ذاته.( )
قام رئيس وزراء ماليزيا (تنكو عبد الرحمن) في الفترة (1957-1970) من توحيد المجموعات العرقية الثلاثة في ماليزيا (الملايويين، الصينين، الهنود) في تشكيل تحالف سياسي موحد من اجل الحفاظ على التوازن العرقي في ماليزيا، وحقق نجاحات كبيرة في الانتخابات التي جرت عام 1964 بفضل سياساتها المتزنة، لكن الامر اختلف في انتخابات 1969 بسبب انسحاب حزب التجمع الصيني الماليزي مما ادى الى انخفاض المقاعد في انتخابات 1969 وبعد اعلان النتائج خرج الصينيون في هتافات تستفز الملايويين، وحصلت صدامات دموية تستفز الطرفين راح ضحيتها الكثير بسبب الصراعات العرقية.( )
وعليه يمكن القول ان قضية الحراك الاثني في ماليزيا قضية معقدة وترجع الى مجموعة كبيرة من العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بسبب التوزيع غير العادل للثروة والسلطة، وتركيبة السكان المعقدة التي تركها الاستعمار، والاعتراف الدستوري بالوضع الخاص للملايو.
المطلب الثاني: آليات التعددية الاثنية في ماليزيا : استطاعت ماليزيا من ادارة مجتمع متعدد الاعراق والاديان، فأصبحت الظاهرة التعددية محور الاهتمام والتركيز، فقد ادت مبادئ الاحترام والتسامح الى ان تصبح ماليزيا على درجة من الامان والاستقرار، فالتعددية فيه كان عاملا اساسيا للسلام وليس للصراع، ولقد اعتمدت ماليزيا لإدارة التنوع الاثني على تركيبة فريدة من الاليات وكما يلي:
اولاً- آلية اللامركزية السياسية – الفيدرالية: ترجع المراحل الاولى لتطبيق الفيدرالية في ماليزيا الى اتفاقية اتحاد الملايو 1947 التي مثلت الجانب الدستوري وتم تشكيل حكومة فدرالية ومجلس حكام بقيادة رئيسه المنتخب مع المجالس التنفيذية الخاصة بالولايات. تتميز ماليزيا بنظام حكم ديمقراطي وفيدرالي تتقاسم السلطة السياسية فيه حكومة مركزية و(13) مجلسا تشريعيا في الولايات والحكومات والولايات باستثناء (صباح وسروواك) وتشرف حكومة الولايات على ادارة الاراضي والحكومة المحلية والاسكان والخدمات الاجتماعية وتوفير المياه، وتمتلك الحكومة الفدرالية مهمة تنظيم (المجالس المحلية، والبلديات، ومجلس المدن) عبر مجلسها الوطني، للحكومات المحلية، وتتكون معظم الولايات من مناطق ادارية باستثناء ولاية (برليس) كونها صغيرة جدا (وصباح وسروواك) كونهما كبيرتان، وكل ولاية لها مجلسها التنفيذي الخاص بها.( )

ثانياً- آلية الائتلاف الكبير: ترجع مراحل تطبيق آلية الائتلاف الكبير في ماليزيا الى مرحلة ما قبل الاستقلال، إذ اتحدت مختلف النخب المكونة للإثنيات الرئيسية في ماليزيا من تحقيق الاستقلال عن الاستعمار البريطاني، فقد تم تشكيل تحالف وطني عام 1952 ونجح التحالف في تحقيق الهدف الرئيسي هو الاستقلال عام 1957 وتم توحيد الشعوب الثلاثة الكبرى من اجل ضمان الاستقرار والتوازن ثم توسع التحالف عقب احداث عام 1969 ليشمل اكثر من (14) حزبا سياسيا واصبح اسمه (الجبهة الوطنية) وهو ما رسخ قاعدة حكمه الائتلافي وجعله يتمتع بالاستقرار عبر تمثيل مختلف الاتجاهات والاثنيات.( )

ثالثاً- تطبيق آلية الانتخاب التعددي القائم على الفائز الاول : اعتمدت القيادات الماليزية نظام "الفائز الأول" في الانتخابات، مدركةً أنه مفتاح استمرار التحالف بين الأعراق والمكونات الرئيسية في البلاد. هذا النظام كان السبب وراء الاستقرار السياسي والتنمية المتسارعة التي شهدتها ماليزيا طوال الخمسين عاماً التي قضاها التحالف الوطني في الحكم. ساعد نظام الفائز الأول التحالف الوطني بشكل خاص لأنه سمح له بتقديم مرشح واحد في كل دائرة انتخابية، مما ضاعف من فرصته في الفوز بالمقعد الوحيد. ببساطة، نظام الفائز الأول هو نظام أغلبية يُستخدم في دوائر ذات مقعد واحد، حيث يختار الناخب مرشحًا واحدًا فقط، ويذهب الفوز لصاحب أعلى عدد من الأصوات.( )

رابعاً- آلية الاستيعاب: سعت ماليزيا على غرار الدول المستقلة حديثاً الى تطبيق سياسة الاستيعاب في مختلف الجوانب سواء ثقافية او مادية او مؤسساتية وكان الهدف من وراء ذلك تقليل شدة الاحتكاك بين المجموعات العرقية وتشكيل هوية قومية موحدة عبر الوسائل التالية:

أ - الاستيعاب من خلال البرامج التعليمية: اقرت الدولة لغة الملايو لغة رسمية لها واصبحت مادة اساسية تدرس في كافة المدارس العامة ثم تم اتخاذ كافة الاجراءات لوضع (البهاس ملايو) كأداة رئيسية للوحدة الوطنية، ووضع اللغة الانكليزية لغة ثانية في الادارة الحكومية بضغط من الاثنية الصينية، إذ اعتبرت الدولة لغة الجماعات الاخرى (الصينية، والهندية) لغات ثانوية تدرس في المناهج التعليمية.( )

ب- الاستيعاب من خلال الاحتفالات وتفعيل الطقوس المشتركة بين الاثنيات: فعلت الدولة في ماليزيا التنمية الثقافية معتمدة على مبدأ الاستيعاب والتوليف كأداة للحد من الاختلافات الاثنية الداخلية، وسعت الدولة على ترسيخ ثقافة التعايش بين المجموعات الاثنية من خلال المهرجانات الاحتفالية المشتركة بينهم من اجل الدمج التدريجي ضمن كيان ثقافي موحد يستوعب كل التباينات عبر تفعيل اقامة طقوس مشتركة.

ت-آلية الاستيعاب المؤسسي: اعتمدت هذه الآلية على اقامة المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي يشترك بها الجميع على اسس غير عرقية، اذ تم تأسيس التحالف الوطني ليضم اكثر من 14 حزبا من مختلف الاعراق بعد احداث 1969 .( ) نجح النظامُ الماليزي فيتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في بلد متنوع عبر هذه الاليات رغم عيوبها، فقد تعامل مع التعقيدات بشكل واقعي وليس مثالي ونجح في توفير آليات تستوعب الاختلافات الدينة والعرقية في ماليزيا، لكن المرحلة المستقبلية تتطلب اليات تعزز الوحدة الوطنية وتحقق الشفافية والمساءلة، والعدالة المؤسساتية الشاملة، وان تعمل على الانتقال بكفاءة من مرحلة التوافق بين النخب العرقية الى الاندماج الاجتماعي الذي يحقق العدالة لكافة افراد المجتمع ضمن رؤية وطنية شاملة .

المبحث الثالث: السياسات الرئيسية لإدارة التنوع في ماليزيا واسس نجاحها: تتميز سياسات ادارة التنوع في ماليزيا بتركيزها تاريخيا على التنوع العرقي والديني الذي يعد ميزة رئيسية للمجتمع الماليزي المتعدد الاعراق (المالاي، والصينيون ، والهنود، وغيرهم)، ولإدارة هذا التنوع طبقت الحكومة الماليزية سلسلة من السياسات والمبادرات التي تهدف الى تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي والحفاظ على الوحدة الوطنية سوف نتطرق لها في المطالب التالية:

المطلب الاول / السياسات الرئيسية لإدارة التنوع في ماليزيا: لقد اعتمدت ماليزيا على عدد من السياسات لتحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي والاجتماعي سوف نتطرق لها كما يأتي:

اولاً- سياسة التميز الايجابي : يشهد المجتمع الماليزي تعددية اثنية إذ يتكون من ثلاث جماعات رئيسية هي المالايو بنسبة 58 % من اجمالي سكان الدولة، والصينين حوالي 31% من السكان، والهنود بنسبة 9% بالإضافة الى بعض المجموعات الثانوية الاخرى بنسبة 2 % من مجموع السكان وتعكس تلك التركيبة المجتمعية تباينا واسعا في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ترتد في اصلها الى اختلالات بينية في الاعراق والاديان والثقافات والانتماءات، ولهذا هيمنة المعضلة الاثنية على سياسات الحكومة بعد الاستقلال، واولتها الاهمية القصوى من اجل تحقيق السلام الاثني والمحافظة على الوحدة الوطنية.( ) قدم الرئيس تون عبد الرزاق السياسة الاقتصادية الجديدة ثم جاءت سياسة التنمية القومية التي بلورها مهاتير محمد لتحقيق رؤية ماليزيا دولة متقدمة 2020 مع التركيز على الكيف لا الكم، وانتهجت الحكومة الماليزية فلسفة تحقيق العدالة الاجتماعية التعويضية (التمييز الايجابي) حيث كرس الدستور اولوية مكانة الملايو في عدد من القوانين والسياسات وضرورة منحهم مزايا تفضيلية بضرورة تحسين الوضع الاقتصادي للملايو ومنحهم المزيد من الفرص الاقتصادية والتعليمية وفتح المجال امامهم للترقي في الوظائف الحكومية بهدف الحفاظ على الاندماج والتكامل الاجتماعي.( ) ٧ ١

ثانياً- السياسة الاقتصادية الجديدة : وكان لإحداث مايو 1969 الدور الكبير في بلورة التفكير حول كيفية التعامل مع الجماعات المختلفة، وفي هذا الاطار تم طرح السياسة الاقتصادية الجديدة (1990-1970) لمواجهة الفقر بغض النظر عن الانتماء العرقي واعادة هيكلة المجتمع لفك الارتباط بين الانتماء العرقي والدور الاقتصادي، وهو ما يعني زيادة حصة المالايو الاقتصادية وضمان الكثير من الفرص في الجوانب الوظيفية والتعليمية لهم( ). فقد اعتمدت ماليزيا في سياساتها الاقتصادية الجديدة اساليب الادارة المحكمة للمشاريع الاقتصادية ورافقت الاصلاحات الادارية المسار التنموي فاستعانت في هذا الجانب بفكرة المجالس الاقتصادية والوزارات المتخصصة لتقييم مسار التنمية الاقتصادية وانجاز اهدافها واستطاعت من خلال هذه الاجراءات محاربة الفساد الاداري والبيروقراطية، مع الاشارة الى ان الادارة الجيدة احد العوامل الاساسية التي ساهمت في نجاح وتنفيذ خطط التنمية التي رسمت المعالم الكبيرة للتحول الاقتصادي.( ) ورصدت الحكومة الماليزية في سياساتها الاقتصادية الجديدة اكبر ميزانية للتعليم والبحث العلمي، فساعد التعليم على الارتفاع المطرد في الانتاجية للعمل وتحسين الدخل، فلم يكن للمنظومة التعليمية ان تنمو دون لولا اعتبار ان الانسان هو القيمة الاقتصادية الاولى .( ) ٢

ثالثاً- سياسة التعليم : اهتمت الدولة بعد حصولها على الاستقلال بسياسة التعليم، وذلك لأنها تدرك ان التعليم هو الذي يتكفل بصقل وتنمية الامكانات البشرية للدولة، ولذا حرصت الادارة الماليزية على تقديم خدمات التعليم الاساسي لمدة احدى عشر سنة مجانا، كما اولت الحكومة عناية كبيرة بتأسيس معاهد خاصة لتدريب المعلمين وتأهيلهم على المستوى القومي، ولقد كفل الدستور الماليزي حق التعليم لكل فئات المجتمع على الرغم انه من اهم الحقوق الاساسية، كما كفل الدستور الحق في انشاء

المدارس لكل المجموعات العرقية بغض النظر عن انتمائها كما منحت الملايو امتيازات اخرى تتعلق بالمنح التعليمية فقد قامت بإنشاء البنى التحتية المتطورة لشبكة المعلومات واسست المدارس الذكية ودعمت البحث العلمي في الجامعات من اجل النهوض بالمؤسسة التعليمية عبر استيعاب التقنيات الحديثة كأنظمة التصنيع والاتصالات ونظم استخدام الطاقة الصديقة للبيئة، كذلك اتاحت للمرأة الماليزية الدراسة وحصلت على حقها في التعليم كالرجل تماما ومنحت الآباء قروضا بدون فوائد من اجل ارسال أولادهم للمدارس، واعطت الفقراء مساعدات مجاناً لهذا الغرض.( ) مما سبق[١] نستطيع القوّل استخدمت ماليزيا التمييز الإيجابي كأداة لفصل العرق عن المستوى الاقتصادي. شمل ذلك منح الملايو أفضليات في مجالات متعددة لرفع مستواهم الاقتصادي وتقليص التفاوتات الحادة مع الجماعات الأخرى نتج عن ذلك إعادة توزيع للثروة سعيًا لتحقيق الوحدة الوطنية، وضمان الفرص على المستوى التعليمي والوظيفي.

رابعاً – سياسة العقد الاجتماعي : انشأت الحكومة الماليزية وفقا لسياسة العقد الاجتماعي مجموعة من المؤسسات الاسلامية المالية المكملة للمؤسسات المالية التي كان موجودة من قبل، الشيء الذي ساهم في تحقيق وتعزيز مفهوم المواطنة والمصلحة القومية لكافة الاعراق في ماليزيا.( ) لقد عملت[٢] الحكومة الماليزية بعد الصراعات العرقية التي شهدتها في أواخر الستينات على احتواء الاختلافات القائمة بين الطوائف الدينية، وخصصت لكل عرق من الاعراق اماكن للعبادة تتوافق والديانة المعتنقة، ألا إن الاسلام يعتبر الدين الرسمي لها، اذ تقدر نسبة المعتنقين والمتدينين به 60%، فقد تمكنت ماليزيا من جعل الاسلام الدين الاساسي الذي ينبغي على الشعب الماليزي التقيد بتنفيذ قواعده ومبادئه التي تكفل تحقيق الديمقراطية بين الجميع دون اي تمييز بينهم، ولاسيما ان الدول الناجحة في مجال التنمية الاقتصادية في الكثير من الدول الآسيوية كانت تطبق معالم واسس الدين الاسلامي على غرار الدولة الاندونيسية.( ) لقد اهتمتّ الحكومة الماليزية اهتماما كبيرا في الجانب القيمي في ثقافة شعوبها، هذه الثقافة التي تعكس مجموع القيم والمعتقدات والرموز والايديولوجيات لكل عرق من الاعراق والذي استثمرته لتحقيق التنمية الوطنية، اذ ركزت على بناء منظومة قيمية موحدة محورها الاخلاق، والقائمة على اساس الدمج بين الحضارة الاسلامية والحضارة الاسيوية لتخاطب خصوصية كل مواطن وفق معتقده الديني والعرقي، ولقد اثرت المنظومة القيمية الاخلاقية للمجتمع الماليزي والقائمة على مبادئ الولاء والاحترام والتعاون وهذا كان له دور كبير في مواجهة النزاعات العرقية وبناء وطن متآخ ومتآلف وتوجيهه لتحقيق التنمية ونتيجة لذلك قام (مهاتير محمد) في بداية الألفية على تطبيق مشروعه الموسوم برؤية 2020 الهادف على تأسيس مجتمع متقدم سمته الاساسية هي الارتكاز على مجموعة القيم الاخلاقية المتمثلة:( ) ٤ ٢

١- تأسيس مجتمع موحد يجمع مختلف القوميات والاعراف دون اي تميز بينهم.
٢- تأسيس مجتمع قائم على اساس المبادئ والقواعد العلمية المتطورة.
٣- تأسيس مجتمع يؤمن بالمبادئ الديمقراطية.
٤- التأكيد على ثقافة التكافل والعدالة الاجتماعية.

٥- التأكيد على ثقافة الانفتاح والالتزام بالمبادئ الاخلاقية.

كان النمو الاقتصادي والوحدة الوطنية متغيران متلازمان من خلال اشراك الجميع، والابتعاد عن اقصاء الاثنيات في العملية التنموية، بل الترويج لهوية وطنية واحدة، لان الفقر والتفاوت في الدخل كان سبباً في الصراعات الممزقة لنسيج الهوية، فأصبحت الاثنية جزءً مكونا للدولة وساهم النمو الاقتصادي في ربط جسور التعاون بين هذه الاقليات وانتفاء الصدمات وتعزيز الاندماج والوحدة، كما طرحت الحكومة الماليزية فكرة Bangsa Malaysia كيف يتم تغير الولاء من الانتماء الاثني الى الامة الماليزية عبر الاعلام، وصنع برامج تعليمية متكاملة تشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية تصقل هذا التوجه الجديد وهو ما أكدت عليه الخطة السباعية، اذ رأت ان الاتجاه العام للسياسة التنموية ليس الحفاظ على التقدم الاقتصادي فحسب، وانما تجسيد امة متطورة بالكامل كما هو متصور في الرؤيا 2020 تضمن العدالة الاجتماعية، الرفاه، الاستقرار السياسي، وزرع قيم روحية واجتماعية ايجابية.( ) يعد النموذج الديمقراطي في ماليزيا من الانظمة المتطورة والناجحة في مجالات عديدة من خلال استيعاب الاختلافات المتعددة من اجل ضمان الاستقرار في المجتمع الذي لا غنى عنه لعمليتي التحديث والتنمية مما ساهم في تحقيق طفرة اقتصادية غير مسبوقة. في الوقت نفسه استطاع هذا النظام ان يوازن بين الترويج للإسلام وتبني اليات الاقتصاد الرأسمالي، فهو ناحية يمزج بين الليبرالية الاقتصادية والتدخل الحكومي الفعال، ومن ناحية اخرى يحافظ على الخصوصية للمجموعات العرقية المختلفة من اجل ترسيخ الهوية الوطنية الجامعة، وقد ادت النتائج الايجابية لهذه الممارسة الديمقراطية الى نقل ماليزيا الى قائمة الدول المتقدمة.( ) ٦ ٢

خامسا -النظام السياسي التوافقي : تعد الديمقراطية التوافقية شكلا فعالا لممارسة السلطة في البلدان ذات التنوع المجتمعي التي تواجه تحديات ضعف اللحمة الوطنية والازمات المتكررة، لذلك فالنظام التوافقي له اهمية كبيرة في ادارة التعددية الاثنية من خلال اشراك مختلف الجماعات لأنه ضمانة رئيسية لتفادي الازمات، وترتكز المقاربة التوافقية لتقاسم السلطة على مجموعة من الاليات والنظم الانتخابية التي تمكن من اشراك مختلف مكونات المجتمع في الحكم والمتمثلة في:( ) ٧ ٢

١- انشاء حكومة ائتلافية واسعة تضمن فرصة المشاركة لجميع المجموعات في الدولة.

٢- الاعتماد على قاعدة التمثيل النسبي بدلاً من الاعتماد على قاعدة الاكثرية.

٣- منح الاقليات حق النقض (الفيتو) ضد الاغلبية من اجل حماية مصالحها.

يعد النظام السياسي الماليزي انموذجا ناجحا في تطبيق الديمقراطية التوافقية من خلال الاستيعاب للاختلافات الدينية والعرقية، والتعامل بواقعية مع الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية، ويرجع ذلك الى حسن وحنكة الادارة من قبل الزعامات السياسية التي جعلت ماليزيا تقفز قفزات سريعة من اجل ان تتخطى كافة المشاكل على جميع الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.( ) ولضمان النجاح لهذه السياسات ينبغي ان يكون هنالك التزام من قبل القيادة السياسية يتمثل في مراجعة السياسات، فبدلا من وضعها على الورق يجب ان تتجسد في برامج التدريب والتوعية، وكافة الممارسات اليومية، فهي ليس حاجات

شكلية بل مقومات للنجاح والابتكار. ان السعي نحو سياسات التنوع الثقافي والاجتماعي مصحوبا بسياسات التميز الايجابي هو القوة الحقيقية لضمان تمثيل الفئات وتقليل النزاعات وضمان تكافؤ الفرص للجميع لبناء مجتمع عادل ومزدهر، لذلك يجب ان تظل سياسات ادارة التنوع في تطور مستمر لتبقى ذات فعالية وكفاء.

المطلب الثاني / أسس نجاح التجربة الماليزية: هناك عدد من الاسس لنجاح التجربة الماليزية يمكن اجمالها في المتغيرات التالية:

اولاً- القيادة السياسية: لعب السيد مهاتير محمد دور بارز في الانتقال بماليزيا من دولة زراعية ضعيفة الى مصاف الدول المتقدمة المصدرة للتقنيات الدقيقة، والتكنولوجيا المعقدة، كما تمكن من مواجهة اخطر الازمات الاقتصادية التي واجتها ماليزيا 1998، وقدم رؤية مستقبلية تتجاوز عام 2020 وما كان لرؤساء الوزراء بعده الا اتباع نفس المنهج والمسار مع التركيز على الهيمنة والشفافية في محاربة الفساد من اجل مواصلة المسيرة التنموية الناجحة في ماليزيا.(٩ ٢

القيادة الرشيدة التي تمثلت في الزعامات السياسية الماليزية، انعكس ادائها على مستوى الحكم داخل مؤسسات الدولة المختلفة، اذ انتج الحكم الرشيد الذي ساهم في نجاح التنمية الشاملة من خلال السياسات العامة الهادفة وفق فلسفة الحكم الرشيد من اجل الوصول الى الاهداف العليا وتعد فترة "مهاتير محمد " العلامة المهمة في التاريخ السياسي والاقتصادي لماليزيا، وهو بمثابة (رائد النهضة الماليزية) نتيجة لما قام به من انجازات وسياسات عامة.(٣ .

ثانياً – التعايش السلمي وادارة الصراع العرقي: بالرغم من الاختلاف في الاعراق المكونة للمجتمع الماليزي تمكنت ماليزيا من استيعاب هذه المكونات ورأت فيهم محطة للأثراء وليس للصدام والتنازع من خلال قومية يؤمن بها الجميع تعرف بالأيديولوجية القومية تقوم على مجموعة من المبادئ الايمان بالله، الاخلاص للملك والدولة، واعلاء كلمة الدستور، وسيادة الاخلاق، والسلوك الجيد، والارتقاء بالولاء من العرق الى حيز اوسع يستوعب الامة الماليزية.( ) يعد انشاء مساحات واسعة وانشطة مشتركة تشجع التعاون والتفاعل بين المجتمعات المتنوعة امر بالغ الاهمية لتعزيز التماسك الاجتماعي، فعلى سبيل المثال يمكن للاماكن العامة والمهرجانات الثقافية والاحداث الرياضية ان تكون منصات للأفراد للالتقاء والاحتفال بهويتهم المشتركة كالماليزيين، فهذه الانشطة المجتمعية تجمع الاشخاص من خلفيات مختلفة تساعد على بناء الروابط الاجتماعية وتعزيز الشعور بالانتماء وستظل الادارة الفعالة للتنوع المجتمعي حجر الزاوية لنجاحها كأمة. فالمتتبع للتجربة الماليزية في ادارة التنوع يجد أنه على الرغم من التنوع في المجتمع الماليزي، إلا أنها سخرت كل المعطيات لتكون دوافع نحو تقدم المجتمع وتطوره ودفع عجلة التنمية الى الامام.(٣ ٢

ثالثاً – الاستثمار في الانسان: لقد كان اهتمام الحكومة الماليزية بالدرجة الاولى على التنمية البشرية كونها اساس التطور الاقتصادي، وذلك من خلال تنمية عقل الانسان والعمل على تطوير قدراته وتنويع

مصادر ثقافته من خلال التعليم والتدريب والاحتكاك بالتجارب الناجحة، والعمل على توفير البيئة المناسبة لتفجير طاقاته الكامنة واشعاره بانه جزء لا يتجزأ من التنمية، وان مستقبله مرتبط بتطور بلاده ونهضتها. اهتمت الحكومة الماليزية بالتعليم والتدريب اهمية كبيرة تقوم على استحضار المكون البشري، وسبب نجاح التجربة التنموية الماليزية هو جعل الانسان محور هذه العملية، ويبدو ماليزيا مقتنعة بان هذا المكون هو اساس كل تطور وتقدم، لذلك قامت بتطوير كفاءة الافراد من خلال اعتماد منظومة تعليمية وتدريبية متطورة تقوم على توظيف التقانة الحديثة من اجل تحسين الاحوال المعيشية والصحية للسكان.( ) ٣

رابعاً- البيئة الاقليمية والدولية: تتميز ماليزيا بموقعها البعيد عن مراكز الصراع الكبرى، اذ تبنت نظاما قائما على اساس التعايش السلمي من اجل تجاوز الاختلافات مع الدول المجاورة، والعمل على تطوير العلاقات الخارجية وفقا لمصالحها الوطنية وعلى رأسها الاقتصادية من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وركزت على زيادة الانفاق على البنى التحتية والقطاعات الصحية والتعليمية اكثر من انفاقها على المؤسسة العسكرية، وفي ظل قيادة (مهاتير محمد) احتل الجانب الاقتصادي اهمية كبيرة في السياسات الخارجية مع تبني الروح الدفاعية عن مصالح وتطلعات الدول النامية.( ) لقد نجحتْ ماليزيا في الّتوفيق بين العولمة وبين المحافظة على الهوية الوطنية عبر سياسات ناجحة للتنوع العرقي والديني لتحقيق التعايش السلمي، وتحولت الى قوة اقليمية على المستوى الاقتصادي، مقدمة نموذجا ملهماً للدول الساعية الى التطور من خلال تبنيها التخطيط المتكامل والادارة الفعالة للتنمية على الرغم من ان التنمية البشرية هي العنصر الاهم للنجاح المتواصل لبناء مجتمع المعرفة من خلال القيادة السياسية الرشيدة التي وضعت الخطط الطويلة المدى.

الخاتمة:

إن النموذج السياسي الماليزي استطاع ان يقدم مثالاً ناجحاً لإدارة التنوعات الدينية والعرقية والتعامل ببراعة مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية، فقد نجح الماليزيون بتحويل التنوع من مصدراً للصراع الى حالة من الغناء المتبادل واثبت جدارته في تجنب البلاد من الصراعات وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال التوازن بين الحاجة الى الوحدة الوطنية ومراعاة مصالح المجموعات العرقية الاخرى عبر سياسات التميز الايجابي وعدد من السياسات الاخرى. ان تطبيق النظام الماليزي لآليات وسياسات ادارة التنوع في ماليزيا هي بشكل اساس هدفها الرئيسي توازن القوى الاقتصادية والسياسية لصالح الملايو، وقد نجحت في الحفاظ على الوحدة في ظل التعددية، وتجنبت الصراعات العرقية الواسعة النطاق، وضمان حقوق وحريات كافة المكونات على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الاستنتاجات:

١- ان التجربة الماليزية من التجارب الفريدة من نوعها من خلال القضاء على التوترات العرقية في الدولة، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي .

٢- اعتمدت الدولة الماليزية سياسة العقد الاجتماعي كخطوة مهمة للخروج من الوضعية المتأزمة من خلال الاعتراف بالتعددية وضرورة تحقيق العدل بين المواطنين بغض النظر عن اعراقهم، ديانتهم، عاداتهم، معتقداتهم باعتبارهم ينتمون الى ماليزيا ليس جغرافياً فحسب بل وطنياً.

٣- رغم الاختلاف في الاعراق المكونة للمجتمع الماليزي تمكنت ماليزيا من استيعاب هذه المكونات ورأت فيهم محطة للأثراء وليس للصدام والتنازع.

٤- استطاعت ماليزيا من ادارة مجتمع متعدد الاعراق والاديان، فأصبحت الظاهرة التعددية محور الاهتمام والتركيز، فقد ادت مبادئ الاحترام والتسامح الى ان تصبح ماليزيا آمنة ومستقرة.

٥- اعتمدت ماليزيا لإدارة التنوع الاثني على تركيبة فريدة من الاليات المتنوعة لتحقيق التعايش السلمي، ساهمت بدورها في تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية في ماليزيا.

٦- نجح النظام الماليزي في ايجاد الاليات والسياسات المناسبة التي تستوعب الاختلافات الدينية والعرقية.

٧- كذلك تم تعزيز التنمية البشرية وتوجيهها نحو ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي.

٨- استطاعت ماليزيا خلال سنوات محددة ان تتحول من دولة متخلفة يعيش جل سكانها في الغابات حياة بدائية الى دولة حديثة ذات بنية تحتية واقتصاد مزدهر وتعليم متطور.

التوصيات:

١- اصدار القوانين التي تطبق مبدأ التعاون بين الاثنيات، وتجريم كافة المحاولات.

٢- تجاوز الاختلافات العرقية، والتركيز على الوحدة الوطنية والاستقرار في البلاد.

٣- اعادة صياغة سياسة التميز الايجابي والانتقال من سياسة التميز الايجابي التي تقوم على التنوع الاثني الى سياسات تقوم على المبادئ الاقتصادية والاجتماعية.

٤- بناء جيل يضع الانتماء الوطني فوق اي انتماء وتعميق التماسك الاجتماعي.

٥- وضع معيار الكفاءة اساس كل تقدم، والحد من استغلال سياسات التنوع للمصالح السياسية او الشخصية.

قائمة المصادر والمراجع:

اولاً- الكتب

١- سالم فتيحة، دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية والاستقرار السياسي (التجربة الماليزية نموذجا)، المركز الديمقراطي العربي، برلين ، ٢٠١٩.

٢- صباح كزيز ومربعي قاسم في مجموعة باحثين، ابعاد التجربة التنموية في ماليزيا– الاسس والافاق، المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية، برلين، المانيا،٢٠١٩.

٣- محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وادارة الاختلاف، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠١٢.

٤- محمد صادق اسماعيل، التجربة الماليزية – مهاتير محمد، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠١٤.

٥- محمد عبد الحفيظ الشيخ في مجموعة باحثين، التجربة التنموية في ماليزيا (قراءة في واقع واسباب النجاح وامكانية الاستفادة منها) ، المركز الديمقراطي ، برلين، ٢٠١٩.

٦- ناصر يوسف، التجربة اليابانية في التنمية المركزة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩.

ثانياً- المجلات والندوات والمؤتمرات

١- احمد محي الدين، التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة، جامعة القاهرة، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مصر ، ٢٠١٩.

٢- ايمان جواد كاظم، هندسة المؤسسات السياسية في ماليزيا، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العدد ٦٤ ، ٢٠٢١.

٣- بلقاسم مربعي، آليات ادرة التعددية الاثنية ودورها في بناء الدولة (دراسة في النموذج الماليزي) ، جامعة خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٥.

٤- خير الله سبهان، ادارة التنوع في المجتمعات المتعددة ، مجلة حمورابي للدراسات، بغداد ، العدد ٤٦، ٢٠٢٥.

٥- زيد احمد، ادارة التنوع الاثني ودوره في الحكم الرشيد (ماليزيا انموذجا)، جامعة جيهان، المؤتمر الدولي في الاطر القانونية والسياسية للحكومة الرشيدة ، ٢٠٢٤.

٦- عادل بن عمر، سياسات التميز الايجابي وادارة التنوع في ماليزيا، جامعة وهران، المجلة الجزائرية للأمن الانساني ، الجزائر، العدد ١، ٢٠٢١.

٧- عبد الكريم قيس، الزعامات السياسية واثرها في الديمقراطية التوافقية (ماليزيا انموذجا)، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، الجامعة العراقية ، العدد ٢٣، ٢٠٢٤.

٨- العربي العربي وبوعلي حمزة، التجربة التنموية لماليزيا- دراسة تحليلية، جامعة امحمد بوقرة، مجلة اكاديميا للعلوم السياسية، الجزائر ، العدد ٣، ٢٠٢٠.

٩- عز الدين، تطور مؤسسات المجتمع المدني في ماليزيا ، جامعة القاهرة ، برنامج الدراسة الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠١٠.

١٠- فازية خلفوني، استراتيجية احتواء التنوع الثقافي في ماليزيا، مجلة الدراسات الحقوقية، الجزائر، العدد ١، ٢٠٢٤.

١١- فهمي هويدي، جذور الصراع في ماليزيا، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد١٧ ، ١٩٦٩.

١٢- محمد محمود عبد العال، التعدد العرقي من التنازع الى التناغم النموذج الماليزي، النموذج الامريكي، مركز التنوع للدراسات، قطر، ٢٠١٣.

ثالثاً- المصادر الاجنبية

1-Ahmad Bashri Sulaiman, Sensitive Truths in Malaysia a Critical Appraisal of the Malay Problem. Solangor: Strategic Information and Research Development Centre(SIRD) 2013.

2-R. Santhiram, Education of Minorities: The Case of Indians in Malaysia, Petaling Jaya: Child Information, Learning and Development Centre, 1999.،

3-Baginda, Abdul Razak. (2003) Malaysia in transition : politics and society, London : Asean acadimic pressBaginda2003.

الهوامش:

[1] ايمان جواد كاظم، هندسة المؤسسات السياسية في ماليزيا، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العدد ٦٤ ، ٢٠٢١، ص٢٠٥.

[2] Ahmad Bashri Sulaiman, Sensitive Truths in Malaysia a Critical Appraisal of the Malay Problem. Solangor: Strategic Information and Research Development Centre(SIRD) 2013, p12

[3] R. Santhiram, Education of Minorities: The Case of Indians in Malaysia, Petaling Jaya: Child Information, Learning and Development Centre, 1999,
p.36.

[4] محمد محمود عبد العال، التعدد العرقي من التنازع الى التناغم النموذج الماليزي، النموذج الامريكي، مركز التنوع للدراسات، قطر، ٢٠١٣ ، ص٤٢-٤٣.

[5] فازية خلفوني، استراتيجية احتواء التنوع الثقافي في ماليزيا، مجلة الدراسات الحقوقية، الجزائر، العدد ١، ٢٠٢٤، ص١٨٢.

[6] بلقاسم مربعي، آليات ادرة التعددية الاثنية ودورها في بناء الدولة (دراسة في النموذج الماليزي) ، جامعة خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٥ ، ص١٦٠-١٦١.

[7] صباح كزيز ومربعي قاسم في مجموعة باحثين، ابعاد التجربة التنموية في ماليزيا– الاسس والافاق، المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية ، برلين، المانيا،٢٠١٩، ص٤٢.

[8] عز الدين، تطور مؤسسات المجتمع المدني في ماليزيا ، جامعة القاهرة ، برنامج الدراسة الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،٢٠١٠، ص١٣٤.

[9] Baginda, Abdul Razak. (2003) Malaysia in transition : politics and society, London : Asean acadimic pressBaginda2003.p16.

[10] فهمي هويدي، جذور الصراع في ماليزيا، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد١٧ ، ١٩٦٩ ، ص١١٤.

[11] زيد احمد، ادارة التنوع الاثني ودوره في الحكم الرشيد (ماليزيا انموذجا)، جامعة جيهان، المؤتمر الدولي في الاطر القانونية والسياسية للحكومة الرشيدة ، ٢٠٢٤، ص٩٠.

[12] صباح كزيز ومربعي بلقاسم في مجموعة باحثين ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٨.

[13] بلقاسم مربعي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٨.

[14] ناهض ابو حماد في مجموعة باحثين ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٨.

[15] صباح كزيز ومربعي بلقاسم في مجموعة باحثين، مصدر سبق ذكره ، ص٥٠.

[16] عادل بن عمر، سياسات التميز الايجابي وادارة التنوع في ماليزيا، جامعة وهران، المجلة الجزائرية للأمن الانساني ، الجزائر، العدد ١، ٢٠٢١، ص٦٩٢.

[17] عادل بن عمر ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٩٤.

[18] المصدر نفسه، ص٦٩٢.

[19] ناصر يوسف، التجربة اليابانية في التنمية المركزة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩، ص٢٢٧.

[20] سالم فتيحة، دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية والاستقرار السياسي (التجربة الماليزية نموذجا) ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، ٢٠١٩، ص٨٧.

[21] احمد محي الدين، التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة، جامعة القاهرة، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مصر ، ٢٠١٩، ص٣٤-٣٥.

[٢] محمد صادق اسماعيل، التجربة الماليزية – مهاتير محمد، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٤، ص٣٣.
[٣] قازية خلفوني، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٩.
[٤] المصدر نفسه ، ص١٨٥.
[٥] العربي العربي وبوعلي حمزة، التجربة التنموية لماليزيا- دراسة تحليلية، جامعة امحمد بوقرة، مجلة اكاديميا للعلوم السياسية، الجزائر ، العدد ٣، ٢٠٢٠ ، ص٩٤.
[٦] احمد محي الدين ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠.
[٧] بلقاسم مربعي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٧.
[٨] عبد الكريم قيس، الزعامات السياسية واثرها في الديمقراطية التوافقية (ماليزيا انموذجا)، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، الجامعة العراقية ، العدد ٢٣، ٢٠٢٤ ، ص٤٢٤.
[٩] العربي العربي وبوعلي حمزة ، مصدر سبق ذكره، ص٩٩.
[١٠] عبد الكريم قيس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٢٢.
[١١] العربي العربي وبوعلي حمزة ، مصدر سبق ذكره، ص٩٩.
[١٢] خير الله سبهان، ادارة التنوع في المجتمعات المتعددة ، مجلة حمورابي للدراسات، بغداد ، العدد ٤٦، ٢٠٢٥، ص٥٥٢.
[١٣] محمد عبد الحفيظ الشيخ في مجموعة باحثين، التجربة التنموية في ماليزيا (قراءة في واقع واسباب النجاح وامكانية الاستفادة منها) ، المركز الديمقراطي ، برلين ، ٢٠١٩، ص٣٢٩.
[١٤] محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وادارة الاختلاف، مركز الجزيرة للدراسات، قطر ، ٢٠١٢، ص٧.